مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع : المراة والمشاركة السياسية		ا لرقم
	المصدر :الخبير	موقع الواب :	البلد: تونس
		التاريخ:20-04-2011	العدد و [ص]:

الفصل 16 من القانون الانتخابي للمجلس التأسيسي

الأحزاب السياسية: نعم للمساواة ...ولا للقاعدة الإلزامية والزجرية

الديمقراطية لا تحدد بسقف والكفاءة والاستعداد للعمل السياسي هما الفيصل في إجبارية المناصفة تأسيس للتمثيل الصوري للمرأة في القائمات الانتخابية

تأكيدا للمكاسب التي حققتها مجلة الأحوال الشخصية ،طالب أعضاء مجلس الهيئة بتعديل مضمون الفصل 16 الذي ينص على منح المرأة نسبة 25 بالمائة من عدد أعضاء المجلس الوطني التأسيسي. وقد تم الإقرار في الصيغة النهائية على إقرار تقديم الترشحات على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال على أن يتم ترتيب المترشحين صلب القائمات على أساس التناوب ولا تقبل القائمات التي لا تحترم هذه القاعدة .

هذا القرار استحسنه البعض ،واعتبره البعض الآخر تعسفا وتعجيزا،إن لم يكن إقصاء غير مباشر للأحزاب الصغيرة... وتحديدا لسقف الديمقراطية .

بعض الأحزاب التي التقيناها كان لها موقفها الواضح من الفصل 16 للقانون الانتخابي،وكانت هذه آراؤها.

منجي اللوز
(أمين عام مساعد للحزب الديمقراطي التقدمي)

"نبارك مبدأ المناصفة .... لكن ..."

تمّ التصويت في إطار المصادقة على مشروع القانون المنظم لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي على مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة وكذلك اعتماد آلية التناوب على المناصب .

لكن ،ورغم أن الحزب الديمقراطي التقدمي أقرّ بضرورة السير في اتجاه المناصفة ،إلا أنه يرفض القاعدة الزجرية التي بموجبها يتم إسقاط القائمة التي لم تستجب للمناصفة الكاملة ،وهنا يقترح الحزب اللجوء إلى العقاب أو التحفيز المالي لتجسيد هذا المبدأ مثلما هو الحال في الدول المتقدمة التي لها السبق في ذلك على غرار فرنسا،وفي ذلك مراعاة للعديد من الحالات والوضعيات التي يتعذر فيها تجسيد هذا المبدأ.

فالمعلوم أن اعرق الديمقراطيات في العالم لا تعمل بهذه القاعدة ،إذ لا يتجاوز تمثيل النساء في الهيئات والتمثيليات الأمريكية 2" بالمائة و27 بالمائة في كندا وبنسبة مماثلة في بريطانيا،وليس هناك غير السينغال وروندا اللتان تعتمدان مبدأ المناصفة ولكن دون قاعدة زجرية أو عقابية .

لذلك بقدر ما نحن سعداء بان كان اتجاه الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة نحو المناصفة ،فإننا نتحفظ على قاعدة العقاب التي بموجبها يتم إسقاط القائمات.

صوفيا بسيس
(الأمينة العامة المساعدة للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان)

"نثمن هذا القرار الديمقراطي"

في بيان إعلامي على موقعها الالكتروني أكدت الفيدرالية على لسان الأمينة العامة المساعدة لها صوفي بسيس أن تونس باتت اليوم رائدة في مجال مشاركة النساء في الحياة السياسية،مثمنة القرار المتعلق بتكريس مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة في القائمات الانتخابية الخاصة بالمجلس الوطني التأسيسي.

هذا واعتبرت الأمينة العامة المساعدة للفيدرالية صوفي بسيس أن النساء شاركن في الثورة على قدم المساواة مع الرجال وسيساهمن في صنع مستقبل تونس السياسي.

احمد إبراهيم

(أمين عام حركة التجديد).

"المبدأ تم إقراره ..وحان وقت التطبيق"

قطعت تونس خطوة تاريخية بإقرار قاعدة التناصف بين النساء والرجال بخصوص مشروع القانون المتعلق بالانتخابات القادمة للمجلس التأسيسي ،وتعتبر حركة التجديد أنه من مسؤولية المواطنات والمواطنين وكافة الشعب التونسي، وقواه التقدمية بالخصوص، أن تجعل من هذه الخطوة مكسبا لا رجعة فيه وواقعا ملموسا في الحياة السياسية التونسية،وهي تدعو الحكومة المؤقتة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتجسيم هذا المبدأ الثوري، في أقرب الآجال، بإصدار المرسوم المقترح من "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" المتعلق بالقانون الانتخابي،كما تدعو الحركة كافة تنظيماتها للعمل من الآن على تطبيق مبدأ التناصف في إعداد قائمات المترشحات والمترشحين مع كل من يقبل فكرة الجبهة الوطنية من أجل التقدم والديمقراطية والحداثة.

إنّ حركة التجديد، فيما يخصّها، ستواصل العمل من أجل التنصيص على المساواة الكاملة بين النساء والرجال في دستور البلاد لتتجسّم بذلك إحدى الخاصيات الأساسية لثورة 14 جانفي التي جمعت بين النساء والرجال في وقفة واحدة من الحرية والتضامن.

بدر الدين الربيعي

(الأمين العام لحزب الحرية والتنمية)

"مبدأ التناصف :عدم وضوح في الرؤية وإحراج لبعض الأطراف السياسية "

أولا لا يمكن تحديد الديمقراطية بأسقف مائوية ،ولا يحق لهذه الهيئة أن تحدد القائمات .ففي بعض المناطق النائية لا وجود لنساء مستعدات للنشاط السياسي ،وفي هذا حرمان لبعض الأحزاب الصغرى من المشاركة في النشاط السياسي .كما أن هذا المبدأ يكشف عن ضبابية في رؤى أعضاء هيئة تحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي وكذلك إحراج لبعض الأطراف السياسية .ولهذا فإنني أرفض المبدأ شكلا ومضمونا ،إذ لا وجود لذلك في الدول المتقدمة كسويسرا وفرنسا اللتين لهما السبق في المشاركة السياسية للمرأة.

وكان الأنسب اعتماد مبدأ الجدارة والكفاءة والاستعداد للعمل السياسي ،حتى لا تعمد بعض الأحزاب إلى التشريك الصوري للمرأة حتى تستجيب للمبدأ،وحتى يتم التأسيس الفعلي لديمقراطية فعلية وحقيقية.

رابعة غريبي